



دراسة تحليلية وتقييمية لأثر النفقات الجبائية على الموازنة العامة خلال الفترة ما بين 2019-2000

An Analytical and Evaluative Study of the Impact of Fiscal Expenditures on the state budget during the period between 2000-2019

د. عبار محمد

ط.د. طويطو جلال *

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر

abbar_mohamed@yahoo.fr

touitou34@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/12/16

تاريخ القبول: 2021/10/12

تاريخ الإرسال: 2021/08/18

ملخص:

يندرج هذا الموضوع ضمن السياسة العامة للدولة من خلال فلسفة الانفاق العام وكذلك السياسة الضريبية والاجتماعية، وما يسمى "النفقات الجبائية"، مصطلح يتم إطلاقه على الإمتيازات والإعفاءات الجبائية التي تتضمنها مختلف القوانين ذات الصلة. ويعود ظهور هذا المصطلح إلى نهاية الستينات من القرن الماضي في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويفرض القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية إدراج تقرير النفقات الجبائية مع مشروع الموازنة العامة، إلا أن الجزائر، وبالرغم من تأخرها في هذا المجال، قد قطعت شوطا مهما في إطار تقييم وتحليل النفقات الجبائية. وتكمن أهمية هذا الموضوع في مدى فاعلية هذه النفقات ومدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة، وأثر ذلك على الموازنة العامة، وذلك من خلال دراسة تقييمية وتحليلية خلال الفترة ما بين 2019-2000 ببرنامج EVIEWS. **كلمات المفتاحية:** إيرادات جبائية، دراسة تحليلية وتقييمية، سياسة جبائية، سياسة ميزانياتية، موازنة عامة، نفقات جبائية.

Abstract :

This subject is part of the general policy of the State through the philosophy of public expenditure as well as fiscal and social policy, and what we called "tax expenditure", a term given to the tax privileges and exemptions included in the various specific laws. The emergence of this term dates back to the late sixties of the 20th century in Germany and the United States of America. In Algeria, the organic law related to finance laws requires the inclusion of the tax expenditure report with the draft state budget, despite its delay in this area, Algeria has taken an important step in the assessment and the analysis of tax expenditures. The importance of this theme lies in the effectiveness of these expenditures and the extent to which they achieve the expected economic and social objectives, and its impact on the State budget, through an evaluative and analytical study through the period 2000-2019, assisted by EVIEWS program.

Key Words: Analytical and evaluative study, budget policy, fiscal policy, state budget, tax expenditures, tax revenue

JEL Classification : E62.

مرسل المقال: طويطو جلال (touitou34@yahoo.com)



مقدمة:

تعتبر الضريبة من أهم أدوات السياسة المالية والسياسة الضريبية والاجتماعية للدولة، فبالإضافة إلى الوظيفة المالية للضريبة (الإيرادات) هنالك وظيفة اجتماعية (من خلال سياسة إعادة التوزيع). فالنظام الضريبي يتضمن عدة استثناءات على شكل امتيازات تمس فئات معينة من الخاضعين للضريبة، والتي قد تكون إعفاءات كلية او جزئية وكذلك تخفيضات ضريبية واسقاطات من القاعدة الضريبية الى جانب النسب الضريبية التفضيلية، وهذا ما يؤدي إلى الخسارة في إيرادات الدولة، أي نقصا ماليا هاما في الموازنة العامة للدولة. وهي تشبه النفقات العامة من حيث الانعكاسات التي تخلفها على الموازنة، ولهذا الهدف سميت « النفقات الجبائية » أو كما أطلق عليها ميلتون فريدمان (STOLERU, 1974, p. 48) في كتابه " الرأسمالية والحرية " "الضريبة السالبة". واعتبر، أنداك، هذا المصطلح كحل فعال لمشكلة الفقر.

ومن بين الأهداف من احتساب النفقات الضريبية هو تقدير حجم الإيرادات الفائتة على خزينة الدولة نتيجة الاعفاءات والنسب الضريبية التفضيلية. فالإضافة إلى الهدف الرئيسي من إدراجها في مشروع قانون المالية والذي يتمثل في تحقيق قدر أكبر من الشفافية ووضع اصحاب القرار بصورة الوضع القائم لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة في مجال السياسات الضريبية بالاستناد الى معلومات أكثر شمولية حول النظام الضريبي المطبق. ويعتبر إدراج النفقات الجبائية تقييما لمدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

اشكالية الدراسة: نهدف من خلا هذه المساهمة البحثية في معرفة دور النفقات الجبائية وأثرها على الموازنة العامة من خلال دراسة تحليلية وتقييمية، ومن هذا المنطلق فإن اشكالية الدراسة تتمحور حول: **ما هو أثر الانفاق الجبائي على الموازنة العامة للدولة وما الدور الذي تلعبه النفقات الجبائية مقارنة بالنفقات العامة؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة على تساؤلنا موضوع الاشكالية نقترح الفرضية التالية:
هنالك علاقة طردية بين النفقات الجبائية والموازنة العامة في شق النفقات العامة.

أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية النفقات الجبائية؛
- دور السياسة الجبائية من خلال الإنفاق الجبائي؛
- تحديد أثر النفقات الجبائية على الموازنة العامة.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للظاهرة المدروسة، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة درجة الترابط بين حجم النفقات الجبائية وحجم النفقات العمومية باعتبارها الشق الأهم في الموازنة، حيث تعتمد الدراسة القياسية على برنامج Eviews 10 وعلى قاعدة البيانات للمتغير المستقل (النفقات الجبائية) والمتغير التابع (النفقات العامة) خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2019.



I. ماهية النفقات الجبائية:

ظهر مصطلح النفقات الجبائية في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية قبل ان يتم تبنيه في مختلف دول الاتحاد الأوروبي بعد ذلك (KRAAN Dirk-Jan, 2004, p. 153). ولم يتم تبني هذا المصطلح في منطقة المغرب العربي إلا في بداية القرن الحالي من قبل المغرب، أما الجزائر فتبنته مؤخرا عبر القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، هذا بالرغم من تبني العديد من الامتيازات الجبائية والاستثناءات الضريبية منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية الكبرى بداية التسعينات من القرن الماضي. وتعتبر النفقات الجبائية سلاح ذو حدين، إذ يعتبر أداة من أدوات السياسة الضريبية من جهة، لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية من جهة أخرى.

1. تعريف النفقات الجبائية:

النفقات الجبائية مصطلح يطلق على كل إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض مبلغ أو نسبة الضريبة التي يجب أن تدفع من قبل المكلفين بها أو الإعفاء من دفعها. حيث يمكن أن تأخذ عدة أشكال منها المداخل غير الخاضعة للضريبة أو التخفيض في حساب الدخل الخاضع، الضرائب المؤجلة، ائتمان ضريبي أو إعفاء ضريبي (Ministère des finances, 2017, p. 03).

تهدف النفقات الجبائية إلى التأثير في سلوكيات أو أنشطة معينة، فضلاً عن مساعدة مجموعات معينة من المكلفين بالضريبة، وتستخدم الحكومة النفقات الجبائية لدعم التنمية الاقتصادية، وتشجيع المدخرات للتقاعد، ودعم الأسر مالياً، وتشجيع العمل والعطاء الخيري.

يشير مفهوم النفقات الجبائية إلى خيارات السياسة الضريبية حيث توافق الحكومة على التنازل عن جزء من إيراداتها الضريبية لتحقيق أهدافها. لهذا السبب، لا ينبغي الخلط بين النفقات الجبائية والوسائل التي يستخدمها بعض المكلفين بالضريبة للتهرب من الضرائب.

بشكل عام، يتم تعريف الإنفاق الجبائي على أنه خسارة المداخل الناتجة عن الحوافز ذات الطبيعة المالية الناتجة عن الإعفاء من النظام الضريبي العام. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الخلط بين مفهوم الإنفاق الضريبي مع مفهوم التدخل المالي (ORSONI, 1995, p. 15). النفقات الجبائية مرادفة للإعفاء الضريبي لغرض اقتصادي أو اجتماعي، في حين يتم تعريف التدخل الضريبي على أنه استخدام للضريبة لأغراض أخرى غير تغطية النفقات العمومية.

فيما يتعلق بالسياسة العمومية، يتوافق الإنفاق الضريبي مع تحقيق هدف اجتماعي اقتصادي محدد مسبقاً ولكنه يولد تكلفة في الميزانية. تتطلب تكلفة الميزانية هذه اختياراً استراتيجياً للمفاضلة بين الإعفاء الضريبي (النفقات غير المباشرة) أو إعانة مالية مباشرة (الإنفاق المباشر).



حاليا، التشريع الجزائري وتطبيقا لمبدأ شرعية الضريبة المنصوص عليها في القانون المتعلق بقوانين المالية، يتم وضع الإعفاءات الضريبية من خلال (Ministère des finances, 2017, p. 04): قوانين المالية، القوانين المتعلقة بالمحروقات وأنشطة التعدين والقوانين المتعلقة بالاستثمار

2. أشكال النفقات الجبائية:

يأخذ الإنفاق الضريبي شكل إعفاء، مخصص، ائتمان ضريبي، وتخفيض. تم تأسيسها لتعزيز فئة من المكلفين بالضريبة، أو تدعيم نوع من السلع أو الخدمات أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، وكذلك منطقة جغرافية معينة. ويُطلق على النفقات الجبائية في بعض التشريعات، "فائدة ضريبية" لتوضيح المكاسب أو الادخار الضريبي الممنوح إلى المكلف بالضريبة (OCDE, 1996, p. 9)، ويمكن ان تأخذ النفقة الجبائية أحد الأشكال التالية:

1.2. الإعفاء: هو الدخل غير الخاضع للضريبة، أو الخاضع للضريبة جزئياً (مكملات الدخل المضمونة، تعويضات الإضراب، أو مكاسب رأس المال المحققة في وقت التنازل عن العقار)، أو الأشخاص (الأفراد أو الشركات) الغير خاضعين (المؤسسات غير الربحية). (OCDE, 2010, p. 14)

2.2. التخفيضات: هي العناصر التي تهدف إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة، على سبيل المثال، التخفيضات المتعلقة بالمساهمات في خطة ادخار وتقاعد، والنفقات المحرزة لأجل كسب عوائد الاستثمار والخسائر المقبولة كاستثمار في شركة معينة. (OCDE, 2010, p. 14)

3.2. معدل مخفض: يمنح النظام الضريبي، في بعض الحالات، معدلات ضريبية أقل من المعدلات المطبقة عموماً. لا تعتمد قيمة هذا الشكل من الإنفاق الجبائي على معدل الضريبة الهامشي، ولكن ببساطة على ما إذا كان دافع الضرائب باستطاعته الاستفادة من معدل الضريبة المخفض أم لا. (VANDENBERGHE Pierre, 2019, p. 5)

4.2. ائتمانات ضريبية: هي عناصر تستخدم بشكل عام لخفض الضرائب المستحقة الدفع بدلاً من خفض الدخل الخاضع للضريبة. هناك ائتمانات ضريبية قابلة للاسترداد وغير قابلة للاسترداد (la cours des comtes , 2017, p. 255).

أ. ائتمانات ضريبية غير قابلة للاسترداد: لا يمكن استخدام هذه الإعفاءات الضريبية إلا لخفض الضريبة المستحقة الدفع، على سبيل المثال، ائتمانات ضريبية لأرباح الأسهم والرسوم الدراسية والامتحانات. ومع ذلك، يمكن ترحيل الجزء غير المستخدم من بعض هذه المبالغ المستحقة، أي يمكن استخدامها لتخفيض الضرائب المستحقة لسنة أخرى.

ب. ائتمانات ضريبية قابلة للاسترداد: تكون هذه المبالغ المستحقة قابلة للاسترداد لأنه عندما تكون القيمة أكبر من الضريبة المستحقة على المكلف، يتم رد الفائض له، على سبيل المثال، الائتمانات الضريبية القابلة للاسترداد للبحث العلمي والتطوير التجريبي.



ت. **الضرائب المؤجلة:** الضرائب المؤجلة هي المبالغ التي لا تدخل لحساب الدخل للسنة، ولكن للسنة المقبلة. أحد الأمثلة على ذلك هو فرض الضرائب على أرباح رأس المال وقت تحقيقه. تعتمد قيمة النفقة الجبائية المرتبطة بالضرائب المؤجلة، مثل التخفيضات، على معدل الضريبة الهامشي للمكلف بالضريبة في وقت استخدام العناصر التي تشكل الضريبة المؤجلة.

ث. **الضرائب الأخرى المطبقة على الشركات:** فيما يتعلق بالأشكال الأخرى للضرائب التي تخضع لها الشركات، أي ضريبة رأس المال ومساهمة أصحاب العمل في صندوق الخدمات الصحية، تشمل النفقات الضريبية بشكل أساسي الإعفاءات أو التخفيضات لأنواع معينة من الشركات أو الأنشطة .

النفقة الجبائية مرتبطة بإنشاء أنظمة خاصة، والتي يمكن أن تكون أنظمة استثنائية أو أنظمة مميزة أو أنظمة تفضيلية. على هذا النحو، يمكن أن نميز بين (International Budget, 2012, p. 4 et 5): إعانة تتعلق بسلعة أو بخدمة (دعم السعر) أو تحويل يتعلق بدخل أو نشاط (إعادة توزيع).

3. اهدف من الإنفاق الجبائي:

أثرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في العقود الماضية على تطور السياسة الضريبية في جميع البلدان. تقود هذه التغيرات الدول إلى اللجوء أكثر فأكثر إلى الحوافز الضريبية لتحقيق الأهداف المخصصة للسياسة الضريبية. ومع ذلك، من المهم تحديد خصائص النفقات الجبائية التي تسمح لها بتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، وكذلك الحدود المعترف بها لهذه الأخيرة.

1.3. **الأهداف المنتظرة من مصطلح الإنفاق الجبائي:** فوائد السياسة المالية المدعومة بالنفقات الجبائية لا يمكن إهمالها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالفعل، فإن النفقات الجبائية لها أهداف متعددة:

- ففي مجال البحث العلمي فهي تهدف إلى تعزيز العلم في المقام الأول، ولكن أيضاً للسماح بتطوير الشركات، ومنحها التسهيلات فيما يتعلق بالسيولة، والسماح بتركيز الشركات وقدرتها التنافسية (HERVOUET, 1981, p. 22).

- هي وسيلة لتوزيع أفضل للنشاط الاقتصادي على الأراضي الوطنية، ويمكن للمشرع تقديم مزايا ضريبية للشركات التي يتم تأسيسها في مناطق معزولة والتي يكون الاستثمار فيها قليل الامتياز.

- يمكن أن تساهم سياسات الحوافز هذه في تحسين تخطيط استخدام الأراضي وكدى استغلالها (AGUSTIN, SANTIAGO, & other, 2019, p. 7).

- حيث أن الاستثمار هو المتغير الاستراتيجي للنمو، فإن النفقات الضريبية تهدف إلى التأثير على مستوى الاستثمارات إذ لا يمكن أن يكون أثرها على انتعاشها على المدى القصير فقط. والواقع أن الإجراءات الضريبية المحددة المواتية للاستثمار لها آثار مفيدة على التنمية الاقتصادية (ORSONI, 1995, p. 86).

- الغرض من النفقات الجبائية هو أيضاً السماح باستخدام الخدمات الضريبية لدفع بعض الإعانات والتحويلات مما يؤدي إلى :

- منع عمليات النقل غير الضرورية للموارد، مما يقلل من التكاليف الإدارية؛



- يقلل من حوافز التهرب الضريبي.
- يمكن أن يكون إنشاء النفقة الجبائية حلاً سهلاً لمشكلات اقتصادية، فتؤدي إلى الجاذبية من خلال تخفيض الضرائب، حتى لو كان عدد المستفيدين محدوداً للغاية. نظرًا لأن النفقات الجبائية يتم تضمينها عادةً في التشريع الدائم، فقد تكون مصدرًا أكثر أمانًا للفائدة للمستفيدين من برامج الإنفاق التي تتطلب منحة سنوية أو على الأقل ترخيصًا دوريًا جديدًا (OCDE, 2010, p. 67). على الرغم من أن النفقات الجبائية تبدو أكثر مرونة من النفقات العادية وتهدف إلى تلبية حاجة اقتصادية واجتماعية من خلال آثارها المحفزة أو إعادة التوزيع، لكن نادرًا ما تكون هذه الآثار موضوع تقييم معمق، ومن الصعب التحكم في تكاليفها وليست معروفة بدقة. هذا ما يفسر بشكل أساسي التساؤل حول اللجوء الهائل إلى النفقات الجبائية.

2.3. حدود النفقات الجبائية: إن حدود النفقات الجبائية مرتبطة بمفهوم وآليات وضع هذه الأخيرة حيز التنفيذ، حيث يمكن إبراز حدود الإنفاق الجبائي كما يلي:

- رجع الحد الأول المعترف به لمفهوم الإنفاق الجبائي إلى عدم دقة المعيار، ويمكن أن يكون تفسيره مثيرًا للجدل. المشكلة أعمق من عدم وجود اتفاق حول أنواع الأحكام أو الإجراءات التي تنتمي إلى النظام الضريبي المرجعي، فهي متجذرة في وجهات النظر المختلفة للقاعدة الضريبية التي يجب أن يتخذها كقاعدة (OCDE, 2004, p. 155).
- في الواقع، يختلف الرأي حول القاعدة الضريبية التي سيتم تبنيها ليس فقط بين أنظمة الضرائب الوطنية، ولكن أيضًا بين تفسير نفس النظام الضريبي الوطني من قبل المواطنين والمسؤولين السياسيين وستؤدي هذه الاختلافات في الرأي بشأن هذا المعيار بالضرورة إلى اختلافات في الرأي فيما يتعلق بتحديد النفقات الضريبية (OCDE, 2004, p. 155).
- بما أن القانون يمكن أن يخصص امتياز جبائي لفئة معينة من المكلفين بالضريبة من أجل تغيير سلوكهم فإن النفقات الجبائية يمكن أن تمس وتقوض مبدأ المساواة أمام الضريبة.
- بالنظر إلى طبيعة النفقات الجبائية وتعقيدها، فإنها يمكن أن تشكل مخاطر سواء بالنسبة للمكلف بالضريبة أو الإدارة الجبائية.
- يمكن أن يؤدي تعدد وتوسع الإجراءات التحفيزية وكذلك مختلف النفقات الجبائية إلى ضرر وخلل في السياسة الجبائية، لذلك، وحتى نحسين عوائد النفقات الجبائية وهذا من أجل ضريبة أكثر عدلاً وفعالية، فمن الضروري التحكم في النفقات الضريبية من خلال تطبيق قواعد حوكمة محددة من خلال: (POLACKOVA, BRIXI, VALENDUC, & other, 2004, p. 7).
- تقديم تصنيف للنفقات الجبائية يميز بين التدابير المرتبطة بأهداف المكلف بالضريبة والتدابير التحفيزية التي تسعى إلى تحقيق هدف من أهداف السياسة العامة؛



- إخضاع أي إنشاء جديد لنفقة جبائية إلى دراسة جدوى وعرض المزايا النسبية للنفقات الجبائية مقارنة بالنفقات العادية "الميزانية" وتوسيع هذا الالتزام ليشمل النفقات الجبائية الحالية الأكثر أهمية من حيث الحجم؛

- ومع ذلك ، يجب قياس أداء النفقات الضريبية:

• **على المدى المتوسط:** تحديد أهداف الإنفاق الجبائي ووضع مؤشرات الأداء المماثلة لتلك المطبقة

على نفقات العادية "الميزانية"؛

• **على المدى القصير:** في هذه العملية، يفضل النفقات الجبائية الأكثر تكلفة.

4. طرق حساب وتحديد النفقة الجبائية:

النفقات الجبائية ليست في الواقع نفقات، والمبالغ "التي تم صرفها" افتراضية، فهي تستند إلى افتراضات وتقديرات لسلوك المكلفون بالضريبة. ويتطلب تقدير تكلفة النفقات الجبائية استخدام طرق إحصائية مناسبة تختلف عن القواعد المالية المستخدمة لتقدير تكلفة النفقات المباشرة أو العادية، ونميز بين الطرق التالية:

1.4. طريقة الخسارة في الإيرادات: يمكن تعريف هذه الطريقة على أنها مقابلة لمبلغ الإيرادات الضريبية التي لم يتم تحصيلها بسبب وجود حكم أو إجراء تحفيزي معين. (BERTRAND, CALDEIRA, DE QUATREBARBES, & BOUTERIGE, 2018, p. 31)

2.3. طريقة مكاسب الإيرادات: تتكون هذه الطريقة من تقدير الزيادة في الإيرادات التي قد تنتج عن استبعاد ميزة ضريبية معينة من أجل الحصول على تقييم دقيق للإيرادات الإضافية التي يمكن توقعها من هذا الإلغاء. (LANRE Kassim, 2018, p. 121)

3.4. مقارنة النفقات المعادلة: بالنظر لكون التحويلات العادية يتم تقييمها قبل دفع الضريبة من طرف المستفيد، فإن هذه الطريقة تأخذ ذلك بعين الاعتبار في حين أن التحويلات الجبائية تكون صافية من الضرائب، ومن أجل تقييم هذه النفقات بنفس طريقة تقييم النفقات العادية، يتطلب منا إضافة الضريبة التي تم اقتطاعها عموماً عند إجراء التحويلات العادية. على العموم فإن الضريبة المعادلة لا تختلف عن الخسارة في الإيرادات إلا في حالة التحويلات الجبائية. (OCDE, 2004, p. 153)

5. أثر النفقات الجبائية على السياسة الجبائية:

حسب الحالة، تساهم النفقات الجبائية في التأثير على العدالة، الحيادية، البساطة بالإضافة إلى تأثيرها على الأهداف الأخرى للنظام الجبائي:

1.5. العدالة (POLACKOVA BRIXI, VALENDUC, & other, 2004, p. 9): لا تؤثر النفقات الجبائية على القاعدة الضريبية وإيرادات الميزانية فحسب، بل تؤثر أيضاً على عدالة النظام الضريبي. في الواقع تؤثر النفقات الجبائية على توزيع العبء الضريبي وتضاعف النظام، حيث يكون لها تأثير في تقليل العبء الضريبي على مجموعات معينة من المكلفون بدفع الضريبة مقارنة بالآخرين الذين لا يستخدمونها.



في بعض المناسبات، ستزيد النفقات الجبائية من تصاعدية النظام، وفي حالات أخرى، ستخفزه، خاصة إذا مُنحت كائتمان ضريبي بدلاً من خصم. وقد تختلف معدلات الضريبة الفعالة المطبقة على كل مكلف بالضريبة وعبئه الضريبي النسبي اعتماداً على خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، وأنشطتهم، والسلوكيات التي يتبنونها أو الخيارات التي يتخذونها.

2.5. الحيادية (Ministère des finances canadien, 2012): نظراً لأن النفقات الجبائية هي إجراءات تفضيلية، فإنها تستلزم بعض التعديلات في اختيار المكلفون بالضريبة. في الواقع، ونظراً لكون هذه التحفيزات أو الإجراءات التفضيلية تهدف إلى تشجيع بعض السلوكيات أو الأنشطة مقارنة مع سلوكيات وأنشطة أخرى (مثل الادخار للتقاعد، أو تقديم التبرعات الخيرية أو متابعة الدراسات) فإنها سوف تؤثر، وفق تدابير معينة، على بعض القرارات المستقبلية للأفراد والجماعات خاصة ما تعلق بالادخار، الاستهلاك، الاستثمار و عروض العمل. بالتالي فإن السعي وراء أهداف محددة للنفقات الجبائية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على حيادية النظام الضريبي.

3.5. البساطة (GOTO, SIGRID, & KAZUKO, 2017, p. 37): تجعل النفقات الجبائية قوانين الضرائب أكثر تعقيداً، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الامتثال للمكلف بالضريبة وكذلك الوكلاء، فضلاً عن التكاليف الإدارية للحكومة. ومع ذلك، يجب مقارنة هذه التكاليف الأخيرة مع تلك التي ستنتج عن إنشاء برنامج مكافئ للمساعدة المالية المباشرة.

II. تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

من وجهة نظر محدودة فإن الوظيفة الوحيدة للدولة هي حماية الفرد من العنف، في حين الاقتصاد العمومي يذهب أبعد من ذلك من خلال مبررين رئيسيين يتمثلان في الفعالية وإعادة التوزيع (HENRIET & PIETTRE, 2021). وتختلف وسائل التدخل المتاحة لدى الدولة تبعاً للأهداف المنشودة وكذلك المعلومات المتاحة، وعندما عندما يتعلق الأمر بالكفاءة، يمكن للدولة أن تتولى مباشرة، أو عن طريق التفويض، أو إنتاج وتوزيع سلع معينة. كما يمكن للدولة تنظيم الأسعار أو فرض ضرائب معينة. تُثار اعتبارات الإنصاف لتبرير تدخل الدولة في بعض السلع التي يمكن أن تخضع لمهمة الخدمة العامة (MORDACQ, 2015, p. 7). في الواقع، هناك سلع أو خدمات ضرورية لممارسة الحرية الفردية، ويجب أن يكون الوصول إلى هذه السلع مضموناً للجميع، وعندما لا يوفرها السوق بشكل مرض، يمكن للدولة أن تتدخل إما عن طريق الإنتاج المباشر، أو عن طريق دعم الإنتاج، وفي النهاية، عن طريق توزيع مخصصات محددة، كل هذا يتم عن طريق السياسة الجبائية وكذلك سياسة الميزانية.

1. السياسة الجبائية:

يبدو أن التعريفات الكلاسيكية للضريبة تجعلها تقتصر على تغطية النفقات العمومية كهدف لها. في هذا الشأن، يعرف البروفيسور غاستون جيز «Gaston Jèze» الضريبة بأنها اقتطاع اجباري مطلوب من الأفراد من قبل السلطة وبشكل نهائي من أجل تغطية النفقات العمومية (SADOUDI, 2014, p. 6).



في حين، التعريفات المعاصرة تأخذ العناصر التقليدية لمفهوم الضريبة (اقتطاع نقدي، عن طريق السلطة، الصفة النهائية وبدون مقابل)، وتربطها مع تغطية النفقات العمومية، بغرض تحقيق الأهداف ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية (ORSONI, 1995, p. 15).

1.1. أسس السياسة الضريبية: السياسة الضريبية مشتقة من السياسة الاقتصادية لدولة ما وتتوافق مع الطريقة التي تقرر بها الحكومة توزيع الإنفاق العام وفقاً للاستدامة المالية للدولة، ويمكن تقسيم أسس السياسة الضريبية إلى أسس اقتصادية وأسس سوسيولوجية (مراد، 2016، صفحة 19).

أ. الأسس الاقتصادية: الواقعة الضريبية، التي يمكن تحليلها على أنها نقل للثروة، هي قبل كل شيء واقعة اقتصادية، ومستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما يشترط أداء وهيكل نظامها الضريبي.

التنمية الاقتصادية والمردودية الجبائية: وهنا يجب التطرق إلى المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية التي تستخدم

لتقييم المردودية الجبائية وكذلك محدداتها. فالمعدل الاجمالي للاقتطاعات الإجبارية «TGPO» (Le taux global de prélèvements obligatoire) حيث يمثل المردود الجبائي لبلد ما الأهمية النسبية لإجمالي الضرائب والرسوم (المفروضة لصالح ميزانية الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الأخرى) مقارنة بالموارد الاقتصادية حيث يتم تحديد معدلها فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي وتعكس الجهد المبذول لتحصيل الإيرادات من قبل الدولة للوفاء بنفقاتها (BELTRAME, 2000, p. 32). يطلق على هذه النسبة المعنوية من قبل الإحصائيين المعامل المالي أو المعدل الإجمالي للضرائب الإجبارية. و على المستوى الوطني، كما هو الحال في معظم البلدان، يتم قياس العبء الضريبي فيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستمد أساساً من الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة مع غلبة الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، وفي المرتبة الثانية نجد الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) والتي تدفع من قبل مختلف الأعوان الاقتصاديين. وهذا ناتج عن حقيقة أن الضرائب غير المباشرة تُطبق على الاستهلاك، بينما تُفرض الضرائب المباشرة على الثروة (BOUILEF, 2014, p. 26). في الواقع، يتم تحديد هيكل الاقتطاعات الضريبية في إطار الضرائب العادية الجزائية بشكل أساسي من خلال الضرائب غير المباشرة بسبب سهولة تقنياتها، والتي تتمثل ببساطة في دمج الضريبة في السعر، أو استهلاك السلع والخدمات. وبالتالي، يتم فرض ضريبة على المستهلك عندما يقوم بالإنفاق. ونتيجة لذلك، فإنهم يدرون دخلاً هائلاً، ما يمثل نصف الضريبة العادية " (ORSONI, 1995, p. 251). في هذا الشأن، وضع الاقتصادي الأمريكي AB Laffer، باستخدام منحناه الشهير الذي يحمل اسمه الآن "منحنى لافر"، أن ارتفاع مستوى الضرائب والإنفاق العام يمكن أن يكون مرتبطاً سلباً بأداء الاقتصاد. يوضح لافر أن الرسوم الإجبارية الباهظة تميل إلى عدم تشجيع النشاط الإنتاجي، من خلال تدمير القاعدة الضريبية التي تقوم عليها، فإنها تؤدي إلى انخفاض في المعروض من عملي الإنتاج وهما رأس المال والعمالة التي تولد تلقائياً جمود إنتاج وتوريد السلع والخدمات، وبالتالي بالضرورة انخفاض في الإيرادات الضريبية (BRUNO & DIDIER, 1988, pp. 753-754). يجب أن يؤدي تخفيض العبء الضريبي، وفقاً للاقتصادي لافر، إلى حدوث انتعاش في النشاط



دون أن يتأثر حجم الضرائب بشكل كبير. فالمنحنى الذي يقترحه يوضح بالفعل أن عائد الضريبة يتناقص مع زيادة المعدل، ومن هنا جاءت الصيغة الشهيرة "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" (BOUVIER, 2005, p. 207).

ب. **الأسس السوسولوجية:** الضرائب هي أحد الامتيازات الرئيسية للسلطة؛ حيث يتيح لنا الفهم الجيد للظاهرة الضريبية فهم علاقة السلطة العمومية مع الساكنة (PECHILLON, 2005, p. 91) ولكي تكون الضريبة فعالة، يجب أن تكون مقبولة وشرعية. وتسود حاليا نظريتان متكاملتان؛ بدءاً من الافتراض بأن الضرائب ضرورية لعمل المؤسسات، فقد قبل المنظرون فكرة أن الضرائب هي أداة مالية، تهدف إلى ملء خزانة الدولة، وأداة سياسية قادرة على التأثير على السلوك. وبالتالي، فإن مسألة قبول الضريبة هي حجر الزاوية في النظريات الضريبية (مراد، 2016، صفحة 40). وتكمن الشرعية الاجتماعية للضريبة في الموافقة على الضريبة. قبول الضريبة هي أولاً وقبل كل شيء قبول المبدأ، هذا القبول متجذر في الأصول القديمة؛ لطالما كان موضوع محاولات لإضفاء الشرعية النظرية، حيث يجب أن يتم الاتفاق على الضريبة شكلاً وكذلك يتم قبولها من طرف الهيئة التي ينص عليها الدستور لتكون الضريبة قانونية. ولم تكن الضرائب بمنأى عن التأثير بالأيديولوجيات التي ظهرت خلال القرن 19، ولا سيما أبرزها، الليبرالية والاشتراكية كما لا يجب أن ننسى مبدأ التضامن للضريبة (BOUVIER, 2003, p. 7).

2.1. سياسة الميزانية:

يتم تنفيذ السياسة المالية للدولة خاصة عن طريق الموازنة العامة للدولة، حيث كانت قدما الموازنة تراعي الحيادية والإنفاق المحدود وكذا التوازن، في حين كانت تراعي الموازنة العامة للدولة حسب النهج الكلاسيكي الجديد تملك الجماعة للأصول، مردودية الانفاق، التأثير المتبادل مع الاعوان الاقتصاديون (BENLOULOU, 2014, p. 9)، أما ماركس فيرى أن قوة الدولة تكمن في قوة تدخلها عبر الموازنة وكذلك قوة الرقابة. أخيراً كينز يرى وجوب تدخل الدولة للوصول إلى حالة التشغيل والتوازن الكامل ومن ثمة الانسحاب. حديثاً، يمكن أن يأخذ شكل تدخل الدولة عبر الموازنة العامة إما التدخل التعويضي، التدخل المصحح أو التدخل المنسق. (يجي، 2010، صفحة 16 و17).

1.2. مفهوم وأسس الموازنة العامة للدولة:

أ. **مفهوم الموازنة العامة للدولة:** من الجانب اللغوي هي تعريف لكلمة Budget ذات الأصل الأنجلوساكسوني التي تعبر عن المحافظة التي تحوي الوثائق المتعلقة بالميزانية، اقتصادياً هي أهم دعائم النظام المالي وتحديد الإيرادات والنفقات لمدة سنة (خلاص، 2016، صفحة 115). أما من الجانب القانوني فنصت المادة (06) من القانون 84-17 المؤرخ في 17-07-1984، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية، على أن "تشكل الميزانية العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها". وبما أن قانون المالية عبارة عن رخصة تعطى من البرلمان إلى الحكومة لاستعمال الأموال العمومية، فالميزانية إذن تتضمن هذه الرخصة، لذلك يسمى قانون المالية بالفعل



الشرطي أو بالفعل الترخيصي بمعنى أنه لا يمكن للحكومة استعمالها للمال العمومي (تحصيل الإيرادات وصرف النفقات) إلا بعد حصولها على الرخصة من طرف البرلمان (يجي، 2010، صفحة 53).
تشكل الموازنة العامة من النفقات والإيرادات.

1. النفقات: تتشكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث تظهر نفقات التسيير في ميزانية الدولة في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية لكل سنة، ويحتوي على نفقات موزعة حسب الدوائر الميزانية وأعباء مشتركة (نفقات غير موزعة). أما نفقات التجهيز فتتوزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي مثل الطاقة والمناجم، الصناعة، الأشغال والبناء، التربية والتعليم. وحسب المادة (35) من القانون 84-17 سالف الذكر تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الانمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب؛ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة وأخيرا النفقات الأخرى بالرأسمال، وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية.

2. الإيرادات: وتتشكل من الإيرادات المتأتية من الجباية العادية إضافة إلى الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، وتمثل الجباية البترولية أكثر من 40 % من إيرادات الموازنة العامة، في حين تمثل مداخيل الجباية العادية نسبة تصل إلى 60 %، وتشكل الضريبة على القيمة المضافة بالإضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي الحصة الأكبر من إجمالي المداخيل المتأتية من الجباية العادية، وتظهر الإيرادات في الجدول (أ) الملحق بقانون المالية لكل سنة.

ب. أسس وقواعد الموازنة العامة للدولة: إن تحضير وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة يقوم على عدة أسس ومبادئ ثابتة وعرفت القواعد الذهبية، وهي قواعد مرتبطة فيما بينها ولقد كان لها تطبيق امتد عبر فترة طويلة من الزمن:

ب1. مبدأ وحدة الميزانية: يقصد بهذا المبدأ على أن إيرادات ونفقات الدولة تكون محتواة في وثيقة واحدة والتي هي نفسها تعرض على السلطة التشريعية للتصويت. لكن هنالك عدة استثناءات لهذا المبدأ مثل الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة للخزينة (يجي، 2010، صفحة 64).

ب2. مبدأ الشمولية: حسب المادة 8 من القانون 84-17 السالف الذكر "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز". ويقوم هذا المبدأ على قاعدة الخام وقاعدة عدم تخصيص الموارد. وهو بدوره له عدة استثناءات مثل الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة للخزينة إضافة إلى الاجراءات المحاسبية ضمن الموازنة العامة والتي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات وكذلك استعادة الاعتمادات (يجي، 2010، صفحة 67).

ب3. مبدأ سنوية الميزانية: ينص هذا المبدأ على تحصيل الإيرادات وصرف النفقات لمدة سنة واحدة، ويرافق هذا المبدأ سنوية الترخيص والمراقبة من طرف البرلمان، إلا أنه هنالك استثناءات خاصة على ميزانيات البرامج والمخططات الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف بداية السنة الميزانية من دولة لأخرى، فالجزائر تجعل بداية السنة المالية في 01 جانفي من السنة ن وتنتهي في 31 ديسمبر من السنة، هنالك دول أخرى تجعل بداية السنة المالية في 01 جويلية



من السنة ن وتنتهي في 30 جوان من السنة ن+1 كالولايات المتحدة الأمريكية (خلاصي، 2016، صفحة 130).

ب4. مبدأ التوازن: ويقصد به تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة، وقد يكون التوازن أيضا المقصود به التوازنات العامة أي التوازن الاقتصادي وليس التوازن المحاسبي (يحي، 2010، صفحة 75).

ب5. مبدأ تخصيص اعتمادات الميزانية: حسب المادة 20 من القانون 84-17 سالف الذكر " تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها".

ب6. مبدأ الترخيص: والمقصود بهذا المبدأ هو الرخصة التي تعطى من طرف السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية من أجل الشروع في تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات وذلك عن طريق التصويت على قانون المالية السنوي (MORDACQ, 2015, p. 55).

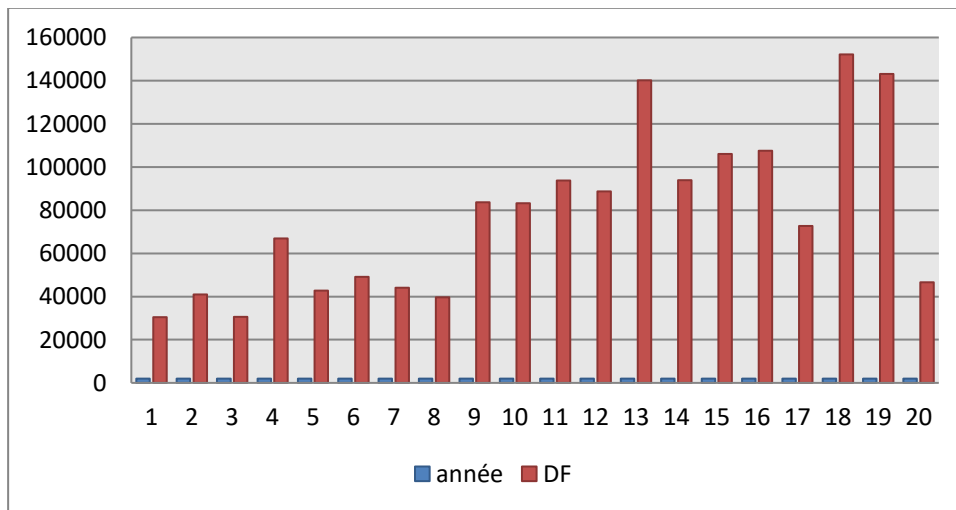
ب7. مبدأ صدق الميزانية: وهو مستنبط من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 سالف الذكر، والذي ينص في المادة 70 على " تقدم قوانين المالية بصفة صادقة جميع إيرادات ونفقات الدولة".

III. دراسة تقييمية وتحليلية وتقييمية لأثر النفقات الجبائية على الموازنة العامة في الجزائر

1. التحليل الهيكلي للنفقات:

سوف نحاول تقديم الاتجاه العام للنفقات الجبائية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إبراز هيكل هذه النفقات بالنظر إلى النظام الجبائي الجزائري وذلك من خلال الشكّلين المواليين:

الشكل رقم 01: تطور النفقات الجبائية في الجزائر خلال سنوات الدراسة "2000-2019"



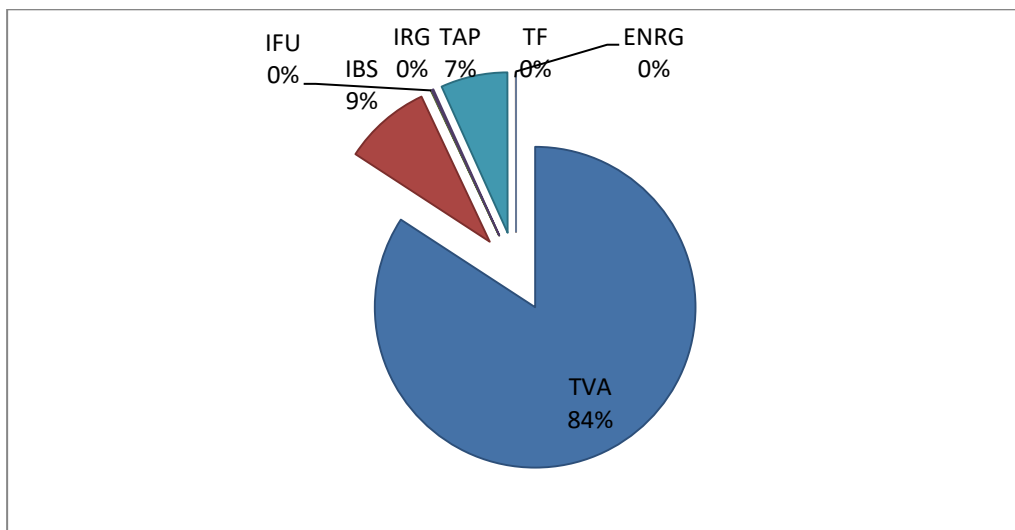
المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات المديرية العامة للضرائب.



يتضح من الشكل أعلاه أن قيمة النفقات الضريبية عرفت أعلى قيمها سنوات 2013، 2018 و 2019، حيث تجاوزت سنة 2019 مبلغ 150 مليار دينار جزائري، في حين قاربت مبلغ 140 مليار دينار جزائري سنتي 2013 و 2018، ويعود ذلك إلى توجه سياسة الدعم من خلال أجهزة تشغيل الشباب خلال هذه السنوات ، في حين كانت سنوات بداية الدراسة هي الأقل قيمة طوال فترة الدراسة حيث كانت تتراوح ما بين 20 و 40 مليار دينار جزائري، وقد تميزت هذه الفترة ببداية الخروج من الأزمة السياسية وبداية إعطاء أهمية للجانب الاقتصادي ولسياسة تدعيم وتشغيل الشباب من خلال أجهزة الدعم المحدثة نهاية التسعينات من خلال الامتيازات الضريبية الممنوحة عبر مختلف الصيغ الضريبية ، والشكل الموالي يوضح هيكل النفقات الجبائية حسب الصيغة الضريبية في الجزائر خلال هذه الفترة.

الشكل رقم 02: متوسط هيكل النفقات الجبائية بحسب نوع الضريبة خلال سنوات الدراسة "2000-

"2019



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات المديرية العامة للضرائب

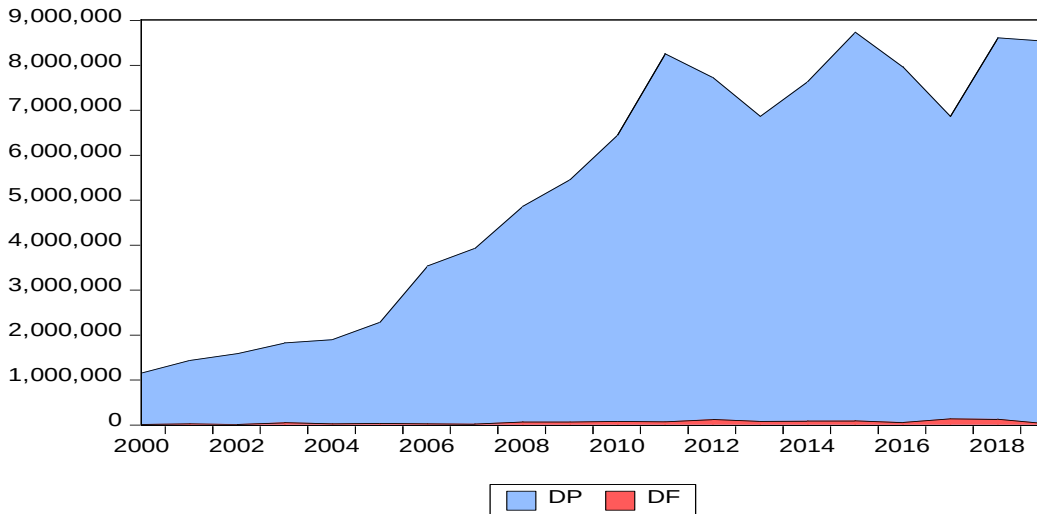
من خلال الشكل أعلاه يتجلى لنا أنه خلال الفترة المدروسة ، كانت الضريبة على القيمة المضافة (TVA) هي الأكثر تأثيراً بالإعفاءات الضريبية التي تمثل ما يزيد عن 84% من النفقات الجبائية، تليها الضريبة على أرباح الشركات (IBS) (9%) والرسم على النشاط المهني (TAP) (7%) في حين كانت ضريبة الدفع الجزائي (VF) ورسوم الطابع والتسجيل (ENRG) والرسم العقاري (TF) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) الأقل تأثيراً بالإعفاءات الضريبية، حيث كانت عديمة التأثير خلال بعض فترات الدراسة.

2. دراسة تحليلية لأثر النفقات الجبائية على الموازنة العامة:

سوف يتم تحليل أثر الانفاق الجبائي على الموازنة العامة للدولة من خلال الشق الثاني للموازنة والذي يظهر في الحالتين "أ" و "ب" من قانون المالية السنوي والمتمثل في النفقات العمومية (نفقات التسيير بالإضافة إلى نفقات

التجهيز والاستثمار)، ولكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى تطور النفقات الجبائية مقارنة بالنفقات العمومية خلال الفترة 2000-2019 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: يوضح تطور النفقات الجبائية والنفقات العمومية خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى بيانات المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاتجاه التصاعدي في النفقات العمومية أكبر من الاتجاه الملحوظ في النفقات الجبائية، أي أن السلوك الذي تأخذه النفقات العمومية أكثر وضوحا وفي اتجاه تصاعدي، في حين السلوك الذي تأخذه النفقات الجبائية طوال فترة الدراسة كان أقل وضوحا.

1.2. توصيف البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لسلاسل زمنية مست الفترة ما بين 2000-2019، وتم الحصول على بيانات المتغيرات المستقلة المتمثلة في النفقات الجبائية والمتغير التابع المتمثل في النفقات العامة من المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للميزانية بوزارة المالية.

2.2. تحديد متغيرات النموذج:

تأخذ معادلة أثر النفقات الجبائية على الموازنة العامة في شق النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة

2000-2019 الشكل الموالي (9, p. ZAKANE, 2019):

$$DP=f(TVA, IBS, IRG, IFU, TF, TAP, ENRG)$$

حيث أن:

- DP: (Dépenses Publiques) النفقات العامة
- TVA: (la Taxe sur la Valeur Ajoutée) الرسم على القيمة المضافة
- IBS: (l'Impôt sur le Bénéfice des Sociétés) الضريبة على أرباح الشركات
- IRG: (l'Impôt sur le Revenu Global) الضريبة على الدخل الإجمالي
- IFU: (l'Impôt Forfaitaire Unique) الضريبة الجزافية الوحيدة



• TF : (la Taxe sur le Foncier) الرسم العقاري

• TAP : (la Taxe sur l'Activité Professionnelle) الرسم على النشاط المهني

• ENRG : (les Droits de Timbre et d'Enregistrement) حقوق الطابع والتسجيل

3.2. تقدير النموذج القياسي للعلاقة بين النفقات الجبائية وميزانية الدولة من خلال شق النفقات العامة:

باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية تم تقدير النموذج الخطي المتعدد لتحليل وقياس العلاقة بين النفقات الجبائية والنفقات العامة في الجزائر، حيث جاءت النتائج كما يلي:

أ. تقدير النموذج:

الجدول رقم 01: يوضح نتائج اختبار الدالة الخطية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1091344.	694152.4	1.572197	0.1419
TVA	80.27857	7.551743	10.63047	0.0000
IBS	-14.22773	67.05256	-0.212188	0.8355
IRG	-10204.76	3541.214	-2.881711	0.0138
IFU	53017.63	11333.42	4.677988	0.0005
TF	39755.18	11583.67	3.432003	0.0050
TAP	-83.92047	52.39875	-1.601574	0.1352
ENRG	-581646.5	142776.7	-4.073818	0.0015
R-squared	0.937426	Mean dependent var		5299141.
Adjusted R-squared	0.900924	S.D. dependent var		2814315.
S.E. of regression	885842.0	Akaike info criterion		30.51564
Sum squared resid	9.42E+12	Schwarz criterion		30.91393
Log likelihood	-297.1564	Hannan-Quinn criter.		30.59339
F-statistic	25.68179	Durbin-Watson stat		2.101122
Prob(F-statistic)	0.000003			

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Eviews.10.

وتكتب المعادلة التقديرية للنموذج على النحو التالي:

$$DP = \beta_0 + \beta_1 * TVA + \beta_2 * IBS + \beta_3 * IRG + \beta_4 * IFU + \beta_5 * TF + \beta_6 * TAP + \beta_7 * ENRG$$

$$DP = 1091344.46 + 80.27 * TVA - 14.22 * IBS - 10204.75 * IRG + 53017.62 * IFU + 39755.18 * TF - 83.92 * TAP - 581646.51 * ENRG$$

$$F\text{-statistic} = 25,68 \quad R^2 = 0,9374 \quad DW = 2.10 \quad prob = 0,000003 \quad N=20$$

ب. تقييم النموذج:

ب1. اختبار جودة التوفيق: يستخدم معامل التحديد (Adjusted R-squared) لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي (0.900924) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة 90,09 % من



التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النفقات العامة)، بينما المتغيرات المستقلة الأخرى لم يتضمنها النموذج فإنها مسؤولة بنسبة 9,91% وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

ب2. اختبار فيشر: نقوم باختبار المعنوية الكلية للنموذج الخطي باستخدام معامل التحديد وكذا اختبار فيشر من خلال:

- طرح الفرضيات الاحصائية:

$\{ H0: \text{le modél n'est pas compatible}$
 $\{ H1: \text{le modele est compatible}$

- استخراج القيمة الجدولية لفيشر: $F_{\text{tabulé}} = F(n-k-1) = F(20-7-1) = F_{12}$

الجدول رقم 02: يوضح قيم فيشر المحسوبة والجدولية

prob	$\alpha = 5\%$	$\alpha = 1\%$	
0,000000	2.81	4.34	$F_{\text{tabulé}}$
	25.68		$F_{\text{calculé}}$

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Eviews.10

بمقارنة القيمة الجدولية لفيشر والقيمة المحسوبة لفيشر، نجد أن القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمتين الجدوليتين لفيشر عند مستوى الدلالة $\alpha = 1\%$ و $\alpha = 5\%$ ، أي أن $(F_{\text{calculé}} > F_{\text{tabulé}})$ ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرض البديل، أي أن النموذج مناسب وأن المتغيرات المدروسة تساهم في تفسير وشرح المتغير التابع (النفقات العامة). ومن خلال معدل معامل التحديد ($R^2 = 0.9374$)، والذي معناه أن 93% من المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع (النفقات العمومية)، وهي نسبة جد معتبرة، تبقى نسبة 6.26% وهي نسبة ضعيفة نوعا والتي تمثل متغيرات أخرى يمكنها تفسير النموذج، ومن خلال هذا المعيار فإن النموذج جيد للغاية، لأن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة جيدة جداً.

- اختبار النموذج وفقا للارتباط الذاتي: للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي يستخدم هذا الاختبار، وتظهر قيمته لـ Durbin Watson وهي تساوي 1.53 وتشير هذه القيمة إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي لأن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية ($\text{Durbin Watson} = 2$).

- اختبار معنوية المعالم: لتقييم معنوية معالم النماذج المقدر نستخدم إحصائية (t-stat)، وبعد ذلك يتم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع وفقا لاختبار الفرضيات الإحصائية التالية:

$$\{ H0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = 0$$

$$\{ H0: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq 0$$

من خلال البرنامج EViews10 تظهر نتائج اختبار (t-stat) للنموذج المقدر وذلك عبر الجدول أدناه والذي يبين القيم المحسوبة ($T_{\text{calculé}}$) للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية ($T_{\text{tabulé}}$)، وأدنى مستوى معنوية (prob) وذلك عند مستوى الدلالة 1% و 5%، حيث يتم استخراج القيم الجدولية من جدول سدونت عند نفس



المعنوية وبدرجة حرية (n-p)، حيث n تمثل عدد المشاهدات و p تمثل عدد معلمات النموذج المقدر وتساوي 20-
13=7.

الجدول رقم 03: يبين نتائج اختبار (t-stat) للنموذج المقدر

المقدرات	المعالم	القيم المحسوبة (Tcalculé)	القيم الجدولية (Ttabulé)	القيم الجدولية (Ttabulé)	أدنى مستوى معنوية Prob
			%1	%5	
C	β_0	1.572	2.650	1.771	0.1419
TVA	β_1	10.630	2.650	1.771	0.0000
IBS	β_2	0.212-	2.650	1.771	0.8355
IRG	β_3	2.881-	2.650	1.771	0.0138
IFU	β_4	4.677	2.650	1.771	0.0005
TF	β_5	3.432	2.650	1.771	0.0050
TAP	β_6	1.601-	2.650	1.771	0.1352
ENRG	β_7	4.073-	2.650	1.771	0.0015

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Eviews.10

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معاملات كل من المتغير الثابت (β_0)، ومعامل الضريبة على أرباح الشركات « IBS » (β_2)، ومعامل الرسم على النشاط المهني « TAP » (β_6) قيمها الإحصائية المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة 1%، وعليه فسوف نقبل الفرضية الصفرية أو فرضية العدم لهذه المعاملات ونرفض فرضية البديل، أي أن الثابت والضريبة على أرباح الشركات وكذلك الرسم على النشاط المهني ليس لها معنوية إحصائية في النموذج المقدر وباحتمال أخطاء قدرها 0.1419، 0.8355 و 0.1352 على التوالي، ومنه لا يمكن قبولها في النموذج.

أما باقي المعاملات الأخرى والمتمثلة في الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم الجزافي ورسوم الطابع والتسجيل، فكل القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت أكبر من القيم الجدولية عند مستويات الدلالة 1% و 5% مما يفرض علينا رفض فرضية العدم التي تدعي تباث وصفرية معاملات المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج الخطي المقدر.

ومنه تكون المعادلة المقدرة للنموذج المقترح بعد استبعاد كل من الثابت، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني من النموذج، كما يلي:

$$DP = 89.48 \cdot TVA - 12228.62 \cdot IRG + 60138.96 \cdot IFU + 33566.97 \cdot TF - 607620.9 \cdot ENRG$$



- اختبار السببية لغرونجر Granger: من أجل معرفة هل هنالك علاقة بين المتغيرات في المدى القصير وهل تنتقل هذه العلاقة إلى المدى البعيد، نستعمل ما يسمى اختبار غرانجر والذي كانت نتائجه حسب مخرجات برنامج Eviews.10 كما يلي:

الجدول رقم 04: يبين اختبار السببية لغرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TVA does not Granger Cause DP	18	0.73704	0.4975
DP does not Granger Cause TVA		12.3633	0.0010
IRG does not Granger Cause DP	18	2.07413	0.1653
DP does not Granger Cause IRG		4.35792	0.0356
IFU does not Granger Cause DP	18	2.13075	0.1584
DP does not Granger Cause IFU		2.73716	0.1018
TF does not Granger Cause DP	18	2.46054	0.1241
DP does not Granger Cause TF		0.45846	0.6421
ENRG does not Granger Cause DP	18	0.06277	0.9394
DP does not Granger Cause ENRG		0.24647	0.7851

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات Eviews.10

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكثر من 5% فيما يخص النفقات الجبائية المتأتية من الرسم على القيمة المضافة، أما الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أقل من 5% فيما يخص النفقات العمومية، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغير في النفقات العمومية سوف يؤدي إلى تغير النفقات الجبائية المتأتية من الرسم على القيمة المضافة في حين التغير في النفقات الضريبية صنف الرسم على القيمة المضافة لا يؤدي حتما إلى التغير في النفقات العمومية وبالتالي التغير في الموازنة العامة للدولة، وهو نفس الشيء بالنسبة للعلاقة السببية بين النفقات العمومية والنفقات الضريبية صنف الضريبة على الدخل الاجمالي. في حين نجد أن العلاقة بين النفقات العمومية والنفقات الجبائية صنف الضريبة الوحيدة الجزافية وكذلك الرسم الجزائي والرسم على الطابع والتسجيل، وبالنظر إلى الاحتمالات المقابلة لإحصائية فيشر والتي كانت كلها أكبر من 5%، فإنه لا وجود لعلاقة سببية في الاتجاهين بين هذه النفقات الجبائية والنفقات العمومية.

خاتمة:

تشكل الجباية العادية ما يقارب 60% من إيرادات الميزانية، وبالرغم من أهمية السياسة الجبائية في تحقيق أهداف السياسة العمومية خاصة من جهة الإيرادات المباشرة للموازنة العامة أو من خلال سياسة الانفاق الضريبي أو الامتيازات الضريبية الممنوحة لصالح المكلفين بالضريبة بهدف مساعدة هؤلاء المكلفين حاليا على أمل أن يصبحوا مصدر إيراد ضريبي مستقبلا، وتعتبر سياسة الانفاق الجبائي مكملة للسياسة المالية والميزانية للدولة، ولقد توصلت الدراسة التقييمية والتحليلية إلى مجموعة من النتائج يمكن سردها كما يلي:



- المساهمة الفعالة للسياسة الجبائية في تحقيق إيرادات هامة لأجل تمويل الموازنة العامة للدولة، حيث تزداد هاته المساهمة سنة بعد سنة خاصة في ظل تراجع إيرادات الجبائية البترولية؛
- توجد علاقة بين الانفاق الجبائي والنفقات العامة، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة سببية بين تزايد النفقات العامة وتزايد النفقات الجبائية خاصة المتأتية منها من الرسم على القيمة المضافة والتي تشكل في المتوسط 84% من النفقات الجبائية؛
- تعتبر النفقات الجبائية خسارة دخل من جهة الإيرادات بالنسبة للموازنة العامة لكن الدراسة أظهرت أنها أيضا نوع من الانفاق غير المباشر مقارنة بالنفقات العامة وبالتالي يمكن اعتبار الانفاق الجبائي بديلا (SAADOUDI, 2021, p. 111) للإنفاق المباشر عبر الموازنة العامة خاصة فيما يخص السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع:

- خلاصي، د. ر. (2016). شذرات المالية العامة. الجزائر: دار هومة.
- مراد، د. ن. (2016). لنظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- يحي، أ. د. (2010). المالية العمومية، الجزائر: دار الخلدونية.
- Agustin, R., Santiago, D., & Other. (2019, 12). Tax Expenditure And The Treatment Of Tax Incentives For Investment. *Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal* 13, P. 7.
- Beltrame, P. (2000). *Les Fondamentaux : La Fiscalité En France*. France: 7eme Edition Hachette Supérieur.
- Benloulou, S. (2014). *Les Dépenses Publiques : Quel Optimum Pour Un Bien Etre Social ? Thèse De Doctorat*. Tlemcen, Tlemcen, Algérie: Université Abou-Bekr Belkaid, Tlemcen.
- Bertrand, L., Caldeira, E., De Quatrebarbes, E., & Bouterige, Y. (2018). *Tax Expenditure Assessment: From Principles To Practice*. Paris: Editions Ferdi.
- Bouilef, H. (2014). *La Mobilisation Des Ressources Publiques Par La Fiscalité Ordinaire En Algérie*. Alger: Enag Editions.
- Bouvier, M. (2003). L'imaginaire Fiscal : Des Utopies Fiscales A L'impôt Virtuel. *Revue Française Des Finances Publiques* N°84, P. 7.
- Bouvier, M. (2005). *Introduction Au Droit Fiscal Et A La Théorie De L'impôt*. Paris: Lgdj.
- Bruno, T., & Didier, U. (1988). La Courbe De Laffer Dix Ans Après : Un Essai De Bilan Critique. *Revue Economique*(3914), 753-754.
- Gas, A. (2007, 02). Le Budget De L'état. « *Le Budget De L'état* », *Formation Des Inspecteurs Centraux*, -. Koléa, Tipaza, Algérie: Iedf.
- Goto, Sigrid, H., & Kazuko. (2017). *Tax Incentives For The Creative Industries*. Singapor: Springer.
- Henriët, D., & Piettre, A. (2021). <https://www.Universalis.fr/Encyclopedie/Intervention-De-L-Etat-Economie/>. Consulté Le 07 26, 2021, Sur www.Universalis.fr/Encyclopedie/Intervention-De-L-Etat-Economie/



- Hervouet , F. (1981). *Les Régimes Fiscaux De La Recherche Industrielle Et Scientifique*. France: Economica.
- International Budget, P. (2012). *Dépenses Fiscales, Manuel Sur La Transparence Des Finances Publiques*. Récupéré Sur: [Https://Internationalbudget.Org/Wp-Content/Uploads/Transparency-Guide-2-Tax-Expenditures-French.Pdf](https://Internationalbudget.Org/Wp-Content/Uploads/Transparency-Guide-2-Tax-Expenditures-French.Pdf)
- Kraan Dirk-Jan. (2004). *Dépenses Hors Budget Et Dépenses Fiscales*. Paris: Revue De L'ocde Sur La Gestion Budgétaire-Volume N°1, Ocde.
- La Cours Des Comptes . (2017). « *Depenses Fiscales* » Et Politiques Sociales. Paris: La Cours Des Comptes.
- Lanre Kassim, M. M. (2018). Les Dépenses Fiscales Des Pays En Développement : Une Evaluation, Revue D'économie Du Développement. *Revue D'économie Du Développement*, Vol 2, P. 121.
- Ministère Des Finances Canadian, C. (2012). *Www.Budget.Finances.Gouv.Qc.Ca/Budget/Outils/Depenses-Fiscales/Metho-Objectif.Asp*». Consulté Le 06 18, 2021, Sur www.Budget.Finances.Gouv.Qc.Ca/Budget/Outils/Depenses-Fiscales/Metho-Objectif.Asp»
- Ministère Des Finances, A. (2017). *Analyse De La Dépense Fiscale Engendrés Par Les Dispositifs Ansej, Andi*. Alger: Ministère Des Finances.
- Mordacq, F. (2015). *Les Finances Publiques*. Alger: Itcis Editions.
- Ocde. (1996). *Dépenses Fiscales, Expériences Récentes*. Paris: Ocde.
- Ocde. (2004). Revue De L'ocde Sur La Gestion Budgétaire. *La Gestion Budgétaire – Volume 4 – N° 1*, P. 155.
- Ocde. (2010). *Le Role Des Dépenses Fiscale Dans Les Procédures Budgétaires*. (Ocde) Consulté Le 08 18, 2021, Sur [Https://Read.Oecd-Ilibrary.Org](https://Read.Oecd-Ilibrary.Org): [Https://Read.Oecd-Ilibrary.Org/Governance/Les-Depenses-Fiscales-Dans-Les-Pays-De-L-Ocde/Role-Des-Depenses-Fiscales-Dans-La-ProcEDURE-Budgetaire_9789264076921-4-Fr#Page7](https://Read.Oecd-Ilibrary.Org/Governance/Les-Depenses-Fiscales-Dans-Les-Pays-De-L-Ocde/Role-Des-Depenses-Fiscales-Dans-La-ProcEDURE-Budgetaire_9789264076921-4-Fr#Page7)
- Orsoni, G. (1995). *L'interventionnisme Fiscal*. Paris: Edition Puf.
- Pechillon, É. (2005). *Les Finances Publiques En 15 Leçons*. Paris: Ed Ellipses.
- Polackova Brix, H., Valenduc, C. M., & Other. (2004). *Tax Expenditures— Shedding Light On Government Spending Through The Tax System*. Washington: The World Bank.
- Polackova Brix, H., Valenduc, C., & Other. (2004). *Tax Expenditures— Shedding Light On Government Spending Through The Tax System*. Washington: The World Bank.
- Saadoudi, A. (2021). *Droit Fiscal*. Alger: Berti Editions, Deuxième Editions.
- Sadoudi, A. (2014). *Droit Fiscal*. Alger: Sarl House Ptint Editions, 1ere Edition.
- Stoleru, L. (1974). *Coût Et Efficacité De L'impôt Négatif*. France: Revue Economique.
- Vandenberghe Pierre. (2019). *Dépenses Fiscales*. (P. 5). Bruxelles: L'union Européenne.
- Zakane, A. (2019). *Introduction Aux Fondamentaux De L'économétrie*. Alger: Opu.

ⁱ Arthur Betz Laffer (né le 14 août 1940 à Youngstown) est un économiste libéral américain et chef de file de l'école de l'offre.